بلاغ صحفي

في تجاوب الجمعية المغربية للأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين مع مقترح قانون تنظيم مهنة الأخصائي النفسي

يعد تنظيم وتقنين مهنة الاخصائي النفسي أحد أهم الاهتمامات الكبرى والقضايا المركزية التي تهم جميع الأخصائيين النفسانيين الممارسين وتشغل بال الأساتذة الجامعيين في علم النفس، والأحزاب السياسية الوطنية والجمعيات المهنية الجادة كالجمعية المغربية للأخصائيين النفسانيين الإكلينيكيين، وذلك منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن.

في هذا الصدد، يشكل مقترح القانون الذي قدمته السيدة النائبة ثورية العزاوي وباقي أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب مبادرة نوعية تستحق كل التنويه والثناء، لما تنم عليه من حس وطني رفيع ووعي كبير للنهوض بمجال الصحة العقلية والمساهمة الفعلية في برنامج الحماية الاجتماعية وإرساء ركائز الدولة الاجتماعية.

ولا يخفى على أحد، لاسيما في ظل الطلب المجتمعي المتزايد على خدمات علم النفس بجميع تخصصاته في مجالات التحسيس والتوعية والتكفل والتدخل النفسيين، وهو ما تأكد بشكل ملموس خلال فترة جائحة كوفيد 19-وزلزال الحوز، أن تنظيم مهنة الاخصائي النفسي أضحى ضرورة ملحة، بل ضمانة قانونية لتقديم خدمات نفسية علمية ومهنية موثوق بها، وبالتالي قطع الطريق أمام تجار المآسي وكل الممارسات التي تضر بالصحة العقلية والنفسية للمغاربة.

و تجذر الإشارة الى أنه سبق للجمعية المغربية للأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين أن وضعت مقترح قانون مشابه، للذي تم وضعه في قبة البرلمان، لدى الأمانة العامة للحكومة وعدد من المؤسسات الحكومية الأخرى سنة 2015.

والحال أن مقترح القانون المسجل مؤخرا في البرلمان الذي أضيفت له بعض الأبواب مقارنة بنسخة 2015، بالرغم من أهميته، يحتاج إلى مراجعة دقيقة وشاملة لمجموع مواده بهدف تجويده، وذلك من خلال فتح نقاش وطني جاد ومسؤول وفق مقاربة تشاركية تستند إلى إشراك الأساتذة الجامعيين والاخصائيين الممارسين والجمعيات المهنية في علم النفس.

وعليه، لقد أغفل مقترح القانون الخاص بمهنة الاخصائي النفسي الإكلينيكي عدد من الجوانب المهمة التي تحتاج إلى التدارك من أجل تنظيم قانوني أمثل وأنجع لمهن الاخصائي النفسي .

S.M.P.C
Tél. : 06 61 55 21 52 / 06 63 51 78 10
@: smpc.ma@gmail.com
Facebook : Smpc Asso / Linkedin : Société Marocaine des Psychologues Cliniciens / Instagram : s.m.p.c

أولا؛ اهتم مقترح القانون حصرا بالأخصائي النفسي الإكلينيكي، في حين أن لائحة مهنيي الصحة العقلية في علم النفس كما هو معمول به في معظم دول العالم تضم، إلى جانب الاخصائي النفسي الإكلينيكي، كل من الاخصائي النفسي العصبي، الاخصائي النفسي المدرسي، الاخصائي النفسي الشيخوخة، الاخصائي النفسي النمو، الخ.

ثانيا؛ هناك أخصائيين نفسيين آخرين يتدخلون في مجال الصحة بشكل عام (السلوكات الصحية، سلوكات الحماية، الوقاية من المخاطر)، والصحة العقلية بشكل خاص، وفق مقاربة وقائية كالأخصائي النفسي الشغل والاخصائي النفسي الصحة والاخصائي النفسي الاجتماعي، الخ .

ثالثا؛ يقتضي تنظيم المهنة وضع إطار قانوني يستوعب جميع مهن الاخصائي النفسي métiers du psychologue ويحدد مجالات اشتغالها وحدودها والشروط اللازم توفرها من أجل مزاولتها، وفق مقاربة جماعية وشمولية من شأنها أن تجعل بلادنا رائدة في مجال الحماية الاجتماعية والصحة العقلية ليس على المستوى الإقليمي والجهوي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضا، وذلك عن طريق تبني الممارسات الفضلى والخدمات النفسية المستندة إلى الادلة .في هذا الإطار، لا بد من التنويه بأن الجمعية المغربية للأخصائيين النفسيين الإكلينيكيين اقترحت، بعد عدة لقاءات مع عدد من الأساتذة الجامعيين في مختلف تخصصات علم النفس وكذا جمعية الأخصائيين النفسانيين الممارسين بالمغرب، وفي إطار نقاش مفتوح مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، مسودة مشروع تقنين مهنة الأخصائي النفسي التي تضم كل تخصصات علم النفس المعتمدة ببلدنا.

رابعا؛ إن تنظيم مهن الأخصائي النفسي تقتضي وضع مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وفق المبادئ المتعارف عليها دوليا في مجال التدخل والعلاج النفسي والرعاية والتقييم والتشخيص فيما يتعلق بالصحة النفسية والبحث العلمي في مجالات علم النفس.

أخيرا وليس آخرا؛ العمل على تحقيق انسجام بين القانون المنظم لمهن الأخصائي النفسي ومختلف التكوينات الجامعية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية في أسلاك الماستر بمختلف المؤسسات الجامعية المغربية؛ لما من شأنه أن يسهم في اندماج خريجي هذه الماسترات المعتمدة في سوق الشغل وخلق تناسق بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي والاجتماعي.

<u>التواصل الإعلامي:</u>

سكينة السعليتي

الكاتبة العامة للجمعية المغربية للأخصائيين النفسيين الإكلينيكيي

06.62.78.78.19